UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

حوار المفوض السامي

بشأن تحديات الحماية خلال الأوبئة

ورقة تصور

مقدمة

تلقي هذه المذكرة الضوء على مفهوم "حوار المفوض السامي لعام 2020 بشأن تحديات الحماية". وسوف يركز الحوار على الآثار المترتبة على فيروس كورونا من حيث حماية وصمود اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً أو عديمي الجنسية. وسوف يناقش المشاركون كيفية معالجة المسائل الملحة المتعلقة بالحماية والحلول التي ظهرت مؤخراً، بالارتكاز على النظام الدولي لحماية اللاجئين والمبادئ والترتيبات المنصوص عليها في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. وسوف يُطلب منهم النظر في كيفية توسيع نطاق الممارسات المبتكرة والواعدة للتخفيف من مخاطر الوباء على الحماية والصحة والآثار الاجتماعية والاقتصادية على الأشخاص المعنيين، وتعزيز الاستجابة الحالية، والتأهب لتفشي المرض في المستقبل.

خلفية عامة

تترتب على التدابير المتخذة للتخفيف من حدة فيروس كورونا عواقب ملموسة من حيث توفير الحماية والصحة والرفاه الاجتماعي والاقتصادي والقدرة على الصمود بالنسبة للمهجرين قسراً وعديمي الجنسية. كما أثرت هذه التدابير على فرص إيجاد الحلول لهم. ويمكن أن تساهم الإجراءات التي تتخذها الدول والجهات الفاعلة الأخرى في صياغة ما سوف تبدو عليه الحماية الدولية خلال أي أوبئة مقبلة. ويجب أن تشمل الجهود التركيز على تعزيز أسس الحماية وبناء القدرة على الصمود، وذلك بالاعتماد على النظام الدولي لحماية اللاجئين، بما في ذلك اتفاقية اللاجئين لعام 1951؛ ومبادئ الحماية وتقاسم المسؤولية والادماج الواردة في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين؛ والتعهدات ذات الصلة والتي قطعت في المنتدى العالمي للاجئين في ديسمبر 2019.

لقد فرضت المعركة العالمية ضد الوباء بعض التحديات على مؤسسة اللجوء. ففي بعض الحالات، أثار الوباء تدابير تراجعية، وأغلقت الدول حدودها لأسباب تتعلق بالصحة العامة. وفي حالات أخرى، مكنت النهج المبتكرة من استمرار عمل أنظمة اللجوء، وذلك من خلال التجديد التلقائي أو عن بعد لوثائق طالبي اللجوء على سبيل المثال، وإجراء التسجيل والمقابلات عن بعد، والمعالجة السريعة لحالات طلبات اللجوء، والفحوصات الصحية والحجر الصحي عند الوصول. وتمكّن هذه الترتيبات الدول من الاستمرار في قبول من هم بحاجة للحماية الدولية، في الوقت الذي توفر فيه الحماية لصحة مواطنيها. يمكن لمجموعة دعم قدرات اللجوء المبينة في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين أن تساعد في تحديد ودعم مثل هذه التعديلات.

كما أدى تفشي فيروس كورونا إلى تفاقم أوجه الضعف لدى الأفراد من ذوي الاحتياجات المحددة من حيث

الحماية، كالأشخاص الذين هم في خطر متزايد لتعرضهم للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والنساء والفتيات وكذلك الرجال والفتيان الذين يعيشون في أوضاع هشة، والأشخاص من كبار السن أو ذوي الإعاقة أو المحتجزين. في سياق فيروس كورونا، أكد الأمين العام للأمم المتحدة على وجوب وضع الناس وحقوقهم في مقدمة جهود التصدي وفي صميمها، وهو مبدأ أساسي في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. ويتطلب ذلك تقييم الاحتياجات وتطوير الاستجابات من خلال منظور العمر والجنس والتنوع لضمان عدم إغفال أحد. واعترافاً بذلك، فقد اتخذت بعض الجهات الفاعلة تدابير مثل الإفراج عن الأشخاص من مراكز احتجاز المهاجرين وتوفير إمكانية الوصول المتنقل للناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس لتقديم الدعم لهم.

يضع الوباء قدرة اللاجئين والمجتمعات المضيفة على الصمود موضع الاختبار ولذلك عواقب بعيدة المدى. الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم بات مقيداً ويفقد العديد من الأشخاص مصادر رزقهم، مما يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الفقر، الأمر الذي ينجم عنه اعتماد بعض المهجرين قسراً على المساعدات بعدما كانوا يعتمدون على أنفسهم. وتماشياً مع مبدأ الإدراج الوارد في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، حاولت العديد من الدول والجهات الفاعلة الأخرى معالجة هذا التأثير من خلال نهج شاملة لبناء القدرة على الصمود، سواء في الاستجابة لحالات الطوارئ أو على المدى المتوسط والطويل.

تقوم بعض الدول الرئيسية المضيفة للاجئين بإدراج المهجرين قسراً في استجابات الطوارئ الوطنية لبناء قدرتهم على التحمل، واحتواء انتشار العدوى، والتصدي للأزمات الصحية، والتخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي على المجتمع ككل. وقد دعمت دول ومانحون آخرون هذه الجهود بمساهمات مالية ومادية وتقنية لإثبات التضامن وتقاسم الأعباء. وتمشياً مع نهج أصحاب المصلحة المتعددين والشراكة المنصوص عليها في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، تتخذ الجهات الفاعلة الرئيسية المتواجدة على الخطوط الأمامية لجهود الاستجابة، مثل المدن والمنظمات التي يقودها اللاجئون والجهات الفاعلة الدينية والمنظمات غير الحكومية، خطوات مبتكرة لتعزيز قدرة المجتمعات على التأقلم. على سبيل المثال، يعمل الكثير منهم على إشراك اللاجئين من المهنيين في المجال الصحي لدعم أنظمة الرعاية الصحية الوطنية وإنشاء شبكات لمساعدة الأفراد الأكثر ضعفاً في المجتمع.

بهدف التخفيف من بعض الآثار الاجتماعية ـ الاقتصادية طويلة المدى على القدرة على الصمود، تعمل الجهات الفاعلة في مجال التنمية والقطاع الخاص والمانحون والمنظمات الدولية مع البلدان المضيفة لتحديد أفضل السبل الممكنة لضمان قدرة الأنظمة الوطنية على التأقلم والاستعداد للمستقبل. ويدرس البعض اتخاذ تدابير فورية لمعالجة التأثير على المهجرين قسراً وعديمي الجنسية والمجتمعات المضيفة لهم، ويفكر البعض الآخر في كيفية دعم بناء نظم وطنية شاملة للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية استعداداً لحالات الطوارئ المستقبلية.

لم يمنع وباء فيروس كورونا الأشخاص من الفرار من الحروب والاضطهاد. ويبقى ضمان الحماية من خلال الحفاظ على حق الوصول إلى سبل اللجوء وتعزيز أنظمة اللجوء وتكييفها مسؤولية دولية حيوية ومُنقذة للحياة، جنباً إلى جنب مع تلبية احتياجات الحماية المحددة وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الوباء. ويمكن للنُهج الجديدة والمبتكرة التي تم تطويرها في مواجهة الوباء الحالي أن تفيد في التفكير من حيث كيفية الاستجابة للتحديات المتمثلة في الحماية والحلول والتخفيف من حدتها والاستعداد لها الآن وفي المستقبل.

النتائج

سوف يهدف حوار المفوض السامي لعام 2020 إلى:

- **تناول الممارسات الواعدة** والدروس المستفادة من الوباء لتعزيز النتائج الإيجابية في مجال الحماية والوصول إلى الخدمات والقدرة على الصمود بالنسبة للاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية؛
- تحديد الفرص لتوسيع و**تعميق التعاون** بين المفوضية والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والبلدان المضيفة لتعزيز أنظمة اللجوء، وتلبية احتياجات الحماية المحددة، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الوباء؛ و
- وضع **توصيات** من أجل بناء القدرات والسياسات والمبادئ التوجيهية في المستقبل.

سيتم تجميع **ملخص** للمناقشات الرئيسية المتعلقة بالممارسات الجيدة والدروس المستفادة ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والتوصيات في وثيقة إلكترونية خاصة بالنتائج بعد الحوار.

التنظيم

سوف يدور الحوار حول التحديات الرئيسية التالية التي يواجهها نظام الحماية والحلول والتي ظهرت في سياق وباء فيروس كورونا:

تعزيز وتكييف أنظمة اللجوء

- الحفاظ على فرص الوصول إلى سبل اللجوء
- صكوك وأطر وترتيبات الحماية (بما في ذلك مجموعة دعم قدرات اللجوء)
- الأساليب والممارسات المبتكرة في معالجة اللجوء
- التسجيل المدني لتفادي انعدام الجنسية وتسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية

تلبية احتياجات الحماية المحددة

- معالجة مخاطر الحماية التي يشكلها الوباء وتأثيره الاجتماعي والاقتصادي
- معالجة المخاطر التي يشكلها الوصم والتمييز وكره الأجانب
- الحماية من خلال الإدراج في شبكات الأمان الاجتماعي والتخطيط للطوارئ
- تدابير الحماية الطارئة لمجموعات محددة (مثل الوصول إلى سبل التعلم عن بعد والتعليم المعجل للأطفال)
- تحديات الحماية المزدوجة الناشئة عن الكوارث ذات الصلة بالمناخ أثناء الوباء، حيث يكون التباعد الاجتماعي أمراً بالغ الأهمية

بناء القدرة على التكيف

- دعم التدابير التي تتخذها البلدان المضـيفة من أجل الإدراج في التخطيط للطوارئ وفي الخدمات الوطنية وسياسات الحماية الاجتماعية على المدى المتوسط والطويل
- نُهج مبتكرة من قبل أطراف الاسـتجابة العاملة في الخطوط الأمامية، مثل المدن (بناءً على نتائج حوار المفوض السـامي لعام 2018) واللاجئين والمنظمات التي يقودها اللاجئون والجهات الفاعلة الدينية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني
- نُهج لإدراج اللاجئين والأشـخاص النازحين داخلياً أو عديمي الجنسـية كمسـاهمين في خطط التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ

اعتبارات شاملة

في كل منطقة (اللجوء واحتياجات الحماية والقدرة على التكيف)، سيتم النظر في ما يلي:

- **مبادئ وترتيبات الميثاق العالمي بشـأن اللاجئين** التي يمكنها أن تدعم التأهب والتخفيف من الأضـرار والاستجابة؛
- **منظور العمر ونوع الجنس والتنوع**، مع التركيز على النسـاء والفتيات، والأفراد المعرضـين لخطر العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، والأشخاص من ذوي الإعاقة، والأطفال، وكبار السن؛
- **الدروس المستفادة** من وباء فيروس كورونا؛
- الروابط مع النزوح الناجم عن **تغير المناخ والكوارث**، والتعرض المتزايد للأوبئة بالنسـبة للأشـخاص المهجرين والذين غالباً ما يكونون في النقاط الساخنة للمناخ؛
- **الممارسات الواعدة** والنهج المبتكرة المتعلقة بالقدرة على الإدماج والاستجابة؛
- دعم وتسريع **التعهدات ذات الصلة والتي تم التعهد بها في المنتدى العالمي للاجئين** والخاصة بالصحة؛ والمياه والصـرف الصـحي والنظافة؛ والتعليم؛ والطاقة؛ وقدرات الحماية؛ وتلبية الاحتياجات الأسـاسـية؛ وسبل العيش، و
- توسيع وتعميق مشاركة **أصحاب المصلحة المتعددين** ونهج المجتمع بأسره من خلال تعزيز الشراكات مع المنظمات التي يقودها اللاجئون والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المضـيفة والجهات الفاعلة في مجال التنمية والقطاع الخاص والمدن والسلطات المحلية والجهات الفاعلة الدينية، من بين أمور أخرى.

البرنامج

من **أكتوبر إلى ديسمبر**، ستستضيف المفوضية **سلسلة من أربع جلسات افتراضية وجلسة شخصية / افتراضية** تتعلق بموضوع الحوار، بالاعتماد على موضوعات المناقشة أعلاه، على النحو التالي:

التاريخ	الموضوع
21 أكتوبر الساعة 17:00-15:00 (بتوقيت أوروبا) (جلسة إفتراضية)	الجلسة الافتتاحية
4 نوفمبر الساعة 17:00-15:00 (بتوقيت أوروبا) (جلسة إفتراضية)	اعتبارات الحماية (دعم أنظمة اللجوء، الاحتياجات المحددة)
18 نوفمبر الساعة 17:00-15:00 (بتوقيت أوروبا) (جلسة إفتراضية)	القدرة على التكيف والإدراج (نهج طارئة وطويلة الأجل)
2 ديسمبر الساعة 17:00-15:00 (بتوقيت أوروبا) (جلسة إفتراضية)	العمل المناخي (الدروس المستفادة من الوباء لأغراض الحماية، والتخفيف من الأضرار والتكيف)
9 ديسمبر الساعة 13:00-10:00 و 18:00-15:00 (بتوقيت أوروبا) (جلسة إفتراضية/ شخصية في جنيف)	النظر في نتائج الحوارات الافتراضية والخطوات المقبلة (برئاسة المفوض السامي)

وحسبما تسمح الظروف، سوف تعقد في **9 ديسمبر الجلسة الختامية** الشخصية على مدار يوم واحد في قصر الأمم في جنيف لممثلي البعثات الدائمة والمنظمات الدولية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين المقيمين في جنيف. وسوف تكون هناك أيضاً فرصة للمسؤولين في العواصم ولدى الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين من جميع أنحاء العالم للانضمام عبر الإنترنت والمساهمة عن بُعد.

وسوف تتاح معلومات إضافية في الوقت المناسب، بما في ذلك على الموقع الإلكتروني لحوار المفوض السامي لعام 2020 بشأن تحديات الحماية.

مفوضية اللاجئين
16 يونيو 2020